

Distr.: General
05 February 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد علي (ماليزيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١٦١ من جدول الأعمال: تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة
في دارفور

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing
Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٦١ من جدول الأعمال: تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (A/62/379) و (A/62/380 و A/62/540)

١ - الرئيس: لفت الانتباه إلى الرسالة المؤرخة ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الأمين العام والواردة في الوثيقة A/62/379.

٢ - السيد يو (الموظف المسؤول، شعبة تمويل عمليات حفظ السلام): قال في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (A/62/380) إن الميزانية المقترحة المعروضة حالياً على اللجنة تستند إلى النشر التدريجي للأفراد العسكريين في إطار العملية. وليس من المتوقع بلوغ القوام الكامل المأذون به والبالغ ١٩ ٥٥٥ فرداً عسكرياً بنهاية فترة الميزانية الحالية.

٣ - وأشار إلى وجود اختلاف بين عرض ميزانية العملية المختلطة وعروض ميزانيات حفظ السلام الأخرى في ثلاث نواح. أولاً، نظراً لطبيعة العمليات الفريدة للبعثة، قدم الفرع الثاني من التقرير ("الهيكل وتخطيط الموارد") معلومات عن هيكل القيادة والتحكم التابع للاتحاد الأفريقي - الأمم المتحدة. ثانياً، وعملاً بالفقرة ٢ من الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٦١، اشتمل التقرير أيضاً على معلومات عن الافتراضات المتعلقة بتخطيط الموارد. ثالثاً، لم يعطِ التقرير إلا وصفاً موجزاً للعناصر الخمسة لأطر الميزنة القائمة على النتائج. وستقدّم الأطر الكاملة التي تعكس الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز والنواتج في ميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٤ - وأضاف أن الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بلغت ٣٠٠ ٧٦٦ ٤٧٧ ١ دولار. ومثلت التكاليف التشغيلية المتعلقة بجملة أمور، منها المرافق والهياكل الأساسية، والنقل الجوي، والنقل البري، والاتصالات، نسبة ٧٢ في المائة من مجموع الموارد المطلوبة.

٥ - ثم انتقل إلى الحديث عن الموارد البشرية حيث أنه يتوخى نشر ما مجموعه ٦٦٣ ١٨ من الأفراد العسكريين و ٦٢٧ ٢ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ١ ٧٧٠ من وحدات الشرطة المشكّلة، و ٦١٧ ٣ من الأفراد المدنيين، بما في ذلك وظائف في إطار المساعدة المؤقتة العامة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وتراعي تقديرات الأمين العام للموارد المتعلقة بالأفراد العسكريين والمدنيين بالكامل استراتيجية النشر التدريجي، كما تعكس تطبيق عوامل تأخير النشر بنسبة ٤٥ في المائة و ١٥ في المائة و ٢٥ في المائة فيما يتعلق بالوحدات العسكرية، والمراقبين العسكريين وشرطة الأمم المتحدة، ووحدات الشرطة المشكّلة على التوالي، بالإضافة إلى عوامل تأخير النشر بنسبة ٥ في المائة فيما يتعلق بالموظفين الدوليين و ٤٠ في المائة فيما يتعلق بمتطوعي الأمم المتحدة.

٦ - وأضاف أنه بالنظر إلى توقيت إنشاء العملية المختلطة، لم يتضمن حساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ الموارد اللازمة لوظائف الدعم. وعليه، اشتملت الميزانية المقترحة على ١٣ وظيفة لفريق العمليات المتكامل سيتم إدراجها في الميزانية المقترحة لحساب الدعم للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وتشمل المقترحات المعروضة حالياً على اللجنة أيضاً تمويل تكاليف المبعوثين الخاصين للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ومكتبهما المباشر في إطار المساعدة المؤقتة العامة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر

دولار، وصل المركز النقدي المسقط للبعثة إلى مستوى ٨٧ مليون دولار. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وصل المبلغ الإجمالي المقرر لبعثة الأمم المتحدة في السودان منذ إنشائها إلى ٢ ٥٧٩,١ مليون دولار، ٢٠٠ مليون دولار منه مستحق حالياً. وتم تعويض البلدان المساهمة بقوات عن تكاليف القوات حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ وعن المعدات المملوكة للوحدات والاكتفاء الذاتي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

١٠ - واختتم حديثه مؤكداً على مدى أهمية الموافقة على ميزانية العملية المختلطة والاستلام السريع للأنشطة المقررة المتصلة بها، ليس فقط من أجل الوفاء بالاحتياجات النقدية الفورية وإنما أيضاً لكفالة عملية سداد سريعة للحساب الخاص للبعثة والصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام.

١١ - السيد ساها (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال في معرض تقديمه لتقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/62/540) إن اللجنة الاستشارية توصي بخفض الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بحوالي ١٥١ مليون دولار لتبلغ ١,٣ بليون دولار. واستندت هذه التوصية إلى خبرة اللجنة الاستشارية في مراقبة سرعة انتشار البعثات الأخرى الكبيرة الحجم وقناعتها بأنه من المرجح جداً أن يتخطى مستوى الميزانية المقترحة الاحتياجات. وأخذت بعين الاعتبار أيضاً التخفيضات الناشئة عن التوصيات المحددة المتعلقة بالوظائف المدنية الواردة في الفقرات من ٣٦ إلى ٧٤ من تقريرها.

١٢ - واستندت تكاليف الموظفين المدنيين الواردة في الميزانية التي اقترحها الأمين العام إلى الجدول الزمني المقرر للنشر الذي توقع أن يكون قوام عنصر ملاك الموظفين المدنيين ٣ ٥٥٠ موظفاً بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨،

٢٠٠٧. وفي حالة تمديد ولاية المبعوثين الخاصين لما بعد ذلك التاريخ، فإن تمويل المكتب المباشر سيعود إلى الميزانية العادية، مع توفير العملية للدعم الموضوعي والإداري والتقني. وأنشئ مؤخراً صندوق استئماني لتوفير الدعم إلى أنشطة فريق دعم الوساطة المشترك.

٧ - وأوضح أن الإجراءات التي يتعين على الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل العملية المختلطة مبنية في الفقرة ٢٨٦ من التقرير.

٨ - وأضاف أنه في الفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦١، طُلب إلى الأمين العام أن يقدم ميزانية منقحة لبعثة الأمم المتحدة في السودان تعكس الاحتياجات من الموارد المالية لمجموعة تدابير الدعم القوي لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان خلال الجزء الرئيسي من الدورة الثانية والستين. إلا أنه نظراً لكون الميزانية المقترحة للعملية تشتمل بالفعل على الاحتياجات من الموارد لمجموعة تدابير الدعم القوي، فإن تقديم الميزانية المنقحة لن يكون ضرورياً. وسيستجيب الأمين العام للطلب المتعلق باستعراض أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تضطلع بها البعثة والوارد في الفقرة ١٤ من القرار نفسه عندما يقدم الميزانية المقترحة للبعثة لفترة السنتين ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

٩ - وأشار إلى أن التدابير الاستثنائية الواردة في الوثيقة A/62/379 تشمل مواصلة تقديم الدعم الموضوعي لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في إطار مجموعة تدابير الدعم القوي عن طريق الاستخدام المؤقت للموارد المعتمدة لبعثة الأمم المتحدة في السودان لفترة السنتين ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

وستقوم العملية المختلطة بعد ذلك بتسديد التكاليف التي تكبدها بعثة الأمم المتحدة في السودان بعد الموافقة على ميزانية العملية المختلطة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وبعد تخصيص احتياطي تشغيلي لثلاثة أشهر قدره ١٦٠ مليون

التشغيلية وينبغي تضمين تقرير الأداء معلومات شاملة. وينبغي أن تعكس الطلبات في إطار بند التكاليف التشغيلية في ميزانية الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ التحسينات المحققة على أساس الخبرة المكتسبة وأن تتضمن استعراضاً إضافياً.

١٥ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية أحاطت علماً بالرسالة الواردة في الوثيقة A/62/379. وتتصل أغلب التدابير الاستثنائية الوارد وصفها فيها بعنصر الدعم، ولا سيما نشر الأفراد والمشتريات. وشددت اللجنة الاستشارية على أهمية إجراء تخطيط مسبق مناسب تفادياً لضرورة اللجوء إلى التدابير الاستثنائية، وحذرت من تكرار تطبيق مثل هذه التدابير. وتحتوي الفقرات ٣١ و ٧٨ إلى ٨٢ و ٨٥ من التقرير على تعليقات أخرى ذات صلة. ونظراً لأن العملية المختلطة تواجه تحديات ومخاطر أكثر من المعتاد في مجال الإدارة بسبب الظروف السائدة وارتفاع مستوى المشتريات والتطوير اللازم للبنية الأساسية، فإنه يتعين على الأمين العام كفالة إدارة تلك المخاطر على نحو حصيف.

١٦ - السيد راموس (البرتغال)، تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب، ألبانيا وصربيا، بالإضافة إلى أرمينيا وأيسلندا ومولدوفا، فقال إن الاتحاد الأوروبي سينظر في الميزانية المقترحة للبعثة المختلطة بطريقته المعتادة، أي على نحو يهدف إلى ضمان أن تتوافر لدى البعثة الموارد اللازمة للاضطلاع بولايتها بشكل فعال وكفاء. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالعمل على نحو بناء مع الوفود الأخرى من أجل إتمام المداورات ذات الصلة في الوقت المناسب.

١٧ - واستدرك قائلاً إن الطابع المختلط الرائد للعملية، بالإضافة إلى حجمها والتحديات اللوجستية الهائلة التي تواجهها، والآثار المالية الهامة لإنشائها، يعني ضرورة التدقيق

بدلاً من أن تستند إلى إجمالي الوظائف المقترح والبالغ ٤٩٧ ٥ وظيفة. ونظراً لعدم وجود حاجة إلى توافر جميع الوظائف بشكل متزامن عند بداية عمل البعثة، فإن نشر الموظفين ينبغي أن يجري على نحو تدريجي من أجل تلبية الاحتياجات التشغيلية للبعثة خلال مراحل نموها. وأوصت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن يبقى هيكل البعثة والتخصيص النهائي للوظائف ومستويات رتبها قيد الاستعراض خلال نشر البعثة. وقد توقعت أن تشمل ميزانية العملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ استعراضاً إضافياً وتبريراً لجميع المقترحات المتعلقة بملاك الموظفين على أساس الخبرة المكتسبة وعبء العمل الفعلي.

١٣ - وبالنظر إلى الظروف السائدة، طلبت اللجنة الاستشارية إلى الأمين العام تزويد الجمعية العامة بمعلومات مستكملة، وقت إجراءات مداولتها، عن حالة تشكيل القوات والأعمال التحضيرية للنشر، إذ قد يكون لهذين الجانبين أثر إضافي على سرعة النشر وقد يؤثران على الموارد من غير الوظائف. فإذا لا يتم الأخذ بالجدول الزمني المقرر للنشر، ينبغي الإبلاغ عن النقص في الإنفاق المتصل بذلك في تقرير الأداء، كما يجب تقديم تفسير أسباب وجود اختلاف عن الافتراضات الأصلية.

١٤ - وأوضح أنه بوجود بعثتين في البلد نفسه، يكون من الأساسي الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من أوجه التآزر واستغلال جميع الفرص المتاحة من أجل تحقيق الكفاءة. بيد أن اقتراح الأمين العام لم يقدم تحليلاً مفصلاً لمثل هذه الفرص. لذا فإن اللجنة الاستشارية توصي بأن تقدم الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ تحليلاً لنطاق الخدمات المشتركة وأن يعاد النظر وفقاً لذلك في الخطة المتصلة برصيد الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وعلاوة على ما سبق، فإنه ينبغي فرض رقابة صارمة على استخدام الموارد في إطار التكاليف

للقوات المختلطة، ورحب بالميزانية التي اقترحتها الأمين العام. ونظرا لنطاق العملية وحجمها وطبيعتها المختلطة، فقد أيد الهيكل المقترح والاحتياجات من الموارد مؤكداً أن توفير ما يكفي من الموارد أمر حيوي لنجاح البعثة. وأضاف أن الموافقة على الميزانية المقترحة للعملية المختلطة يجب أن تضع حداً للاستخدام المرن للموارد التي اعتمدت بالفعل لبعثة الأمم المتحدة في السودان.

٢٢ - ومشيرا إلى العقد "الأحادي العطاء" الذي منحه الأمين العام بشكل استثنائي، قال إن عملية تقديم العطاءات كان ينبغي أن تكون علنية وتنافسية وأن تُجرى على نحو يضمن نشر البعثة في الوقت المناسب. وينبغي أن يكون لمقدمي العطاءات المؤهلين من الأقاليم المختلفة، بما في ذلك أولئك من البلدان النامية وخاصة من أفريقيا فرص متساوية للاشتراك في العملية.

٢٣ - وأضاف أنه كان ينبغي، بموجب اتفاق أديس أبابا، أن يغلب على العملية المختلطة الطابع الأفريقي، وأن تأتي قواتها بقدر الإمكان من بلدان أفريقية. وقال إنه من المشجع بالتالي أن العديد من البلدان الأفريقية، فضلا عن دول أعضاء أخرى، تعهدت بإرسال قوات لحفظ السلام ومعدات لدعم البعثة. وتابع قائلاً إنه ينبغي اتخاذ خطوات لتسريع عملية تعيين الموظفين ونشر القوات وينبغي توفير الموارد الكافية للشروع في نشر هيكل القيادة والتحكم والنظم الكفيلة بنقل السلطة بشكل سلس من بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى العملية المختلطة. وقال إن الهيكل المقترح للعملية ملائم لولايتها، وإن أية عملية إعادة هيكلة في المرحلة الحالية يمكن أن تأتي على حساب التنفيذ الفعال لهذه الولاية.

٢٤ - وشدد على أهمية التنسيق والتعاون اللذين يجريان حالياً على نحو وثيق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة السودان بهدف التوصل إلى حل دائم للحالة في

الوافي في الميزانية. لذا، هناك حاجة إلى توفير مزيد من التفاصيل عن الشكل المقترح للبعثة، وعلاقتها بالجهات الفاعلة القائمة الأخرى والافتراضات التي تستند إليها مقترحات الميزانية. وبالإضافة إلى هذا، ينبغي توفير معلومات إضافية عن استخدام الأمين العام للتدابير الاستثنائية، نظراً لأن هذه المسألة تتجاوز العملية المختلطة من حيث أهميتها.

١٨ - السيد حسين (باكستان): متحدثاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أعرب عن قلقه إزاء تأخر صدور تقرير اللجنة الاستشارية، الذي لم يُتَّح على نظام الوثائق الرسمية إلا في وقت سابق من صباح ذلك اليوم، وكذلك إزاء عدم وجود أطر عمل منطقية مفصلة في تقرير الأمين العام. وقال إن مثل هذه الحالات يجب تجنبها في المستقبل.

١٩ - وفيما يتعلق بالمشاريع سريعة الأثر، وأضاف أن مجموعة الـ ٧٧ والصين دعت إلى زيادة مبلغ المليون دولار المتاح حالياً، وأعربت عن أملها في أن تعكس الميزانيات المقبلة الأهمية الشديدة لهذه المشاريع. وبشأن مسألة الموارد البشرية، قال إن المجموعة تثق في أن قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ستوضع في الاعتبار عند تعيين موظفين لملاء الوظائف الجديدة العديدة الشاغرة.

٢٠ - وأخيراً وبرغم أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تتفهم الصعوبات اللوجستية التي تواجه العملية المختلطة، رأى أنه ينبغي تجنب اتخاذ تدابير استثنائية مثل تلك المنصوص عليها في الوثيقة A/62/379 بأي ثمن، لا سيما أن مثل هذه التدابير ستترتب عليها آثار في أنشطة الأمم المتحدة الأخرى. وبالنسبة للحالة مدار البحث، قال إن الحاجة إلى اتخاذ مثل هذه التدابير كان يمكن أن تنتفي في الواقع من خلال إجراء تخطيط أكثر دقة وتوفير المعلومات الملائمة.

٢١ - السيد غاسبار مارتز (أنغولا): متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، أعرب عن تأييده الكامل للنشر السريع

٢٧ - ومشيرا إلى وجود نفس الاهتمام المبالغ فيه بالوظائف على حساب الإنفاق على العمليات في تقرير اللجنة الاستشارية (A/62/540)، قال إن الوفود تعتقد أن الدور الرقابي للجنة الاستشارية واللجنة الخامسة يمكن تعزيزه بإيلاء مزيد من الاهتمام لبنود الإنفاق الرئيسية في ميزانية حفظ السلام، والتي تشمل النقل والبنية الأساسية والاتصالات، مقابل بند الإنفاق الرئيسي في الميزانية العادية ألا وهو التوظيف.

٢٨ - وأشار إلى أن الوفود الثلاثة لديها نفس الشكوك - التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية في تبرير توصيتها بتخفيضها الميزانية - في أن العملية المختلطة ستحتاج إلى قيمة الموارد المطلوبة بالكامل، بسبب السرعة المرجحة لاتشارها. وقال إنها تتطلع لسماع وجهات نظر الأمانة العامة بشأن هذه التوصية وللإطلاع على تلقي أحدث الافتراضات المتعلقة بالتكاليف التشغيلية ونتائج عملية تقييم مخاطر بدء العمليات في بعثة دارفور. وأضاف أن الوفود تود أن تحصل أيضا على مزيد من المعلومات عن استراتيجية إيلاء الأولويات بالنسبة إلى تعيين الموظفين ونشرهم لكفالة الاستعانة أولا بالموظفين المناسبين على أن توضع في الاعتبار ندرة أماكن الإقامة وغيرها من موارد الإقامة في المراحل الأولية للبعثة.

٢٩ - واستطرد قائلاً إنه ينبغي توفير القدرة الكافية على الدعم في المقر، ضمن الإجراءات المقررة في الميزانية، حيث تعد العملية المختلطة أكبر عملية تتولاها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وأضاف أن اللجنة الاستشارية كانت قد أشارت إلى وجود عدد من الفرص لكي تتقاسم العملية المختلطة وبعثة الأمم المتحدة في السودان أصول الدعم، مما يؤدي إلى تحسين كفاءتهما وتفاعلهما. وقال إنه ينبغي تشجيع البعثتين على التعاون في هذا الصدد.

دارفور. وقال إن دور الشركاء والمائحين الدوليين سيظل ضروريا جدا لتنفيذ اتفاق سلام دارفور بنجاح ولعملية التعمير بعد انتهاء الصراع. وقد وضع الاتحاد الأفريقي، في هذا الصدد، استراتيجية أفريقية شاملة للتعمير بعد انتهاء الصراع في السودان تنص على اتخاذ إجراءات واضحة ذات جدول زمني محدد وتُنفذ بالتنسيق مع الجهود التي يمولها المائخون. وأضاف أن العملية المختلطة لها دور مهم ينبغي أن تقوم به لتنسيق الدعم الدولي المقدم للسودان، ومن ثم يجب تزويدها بالوسائل اللازمة لتنفيذ ولايتها.

٢٥ - السيد بولن (كندا): متحدثا أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا، قال إن الوفود الثلاثة تؤيد بشدة اتفاق سلام دارفور وعمل البعثة الأفريقية في السودان، التي زودتها كندا بطائرات وناقلات جنود مدرعة. وأضاف أن الوفود الثلاثة ترحب بإنشاء العملية المختلطة وتثق في أنه يتعين على الأمانة العامة، نظرا لما تواجهه البعثة من مخاطر عديدة، أن تقوم بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي بكفالة نجاح العملية وإدارتها على نحو سليم.

٢٦ - وشكر الأمين العام على جهوده في إعداد الميزانية المقترحة المعقدة للبعثة في مثل هذا الوقت القصير، وعلى تقديم معلومات إضافية عن افتراضات التخطيط للموارد، تمشيا مع الطلب المقدم من الجمعية العامة في قرارها ٢٧٦/٦١، إلا أنه أعرب عن قلق الوفود إزاء نقص المعلومات والتبريرات بشأن تخصيص ٧٢ في المائة من الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للتكاليف التشغيلية. وأضاف أنه من غير الملائم تقديم تفاصيل تتعلق بوظيفة شخص مبتدئ واحد أكثر من التفاصيل المتصلة بالبنود التي تتعلق بالعمليات والتي تقدر بمئات الملايين من الدولارات. وأشار إلى أنه ينبغي للأمانة العامة معالجة هذا الخلل في مقترحات ميزانيات حفظ السلام التي تقدم في المستقبل، وذلك تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٦١.

والحكومة المضيفة. وأضاف أن البعثة خطوة فارقة مهمة في بناء التلاحم بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وتعد تعبيرا عمليا عن هذه الشراكة. ومن ثم ينبغي اعتماد ميزانية كافية لها على الفور.

٣٣ - السيد عبد العزيز (مصر): قال إن مصر لها مصلحة أكيدة في إحلال السلام والاستقرار في السودان، ومن ثم فهي تدعم عملية السلام الحالية في دارفور، وإنها ما زالت ملتزمة بأن تتكامل العملية بالنجاح. وأضاف أن وفده يعتقد أن الميزانية المقترحة للعملية تعكس الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ العملية ولايتها المعقدة والمتعددة الأبعاد بنجاح. ونظرا لأن مجلس الأمن كلف العملية المختلطة، في قراره ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، بالإشراف على مجموعة واسعة من الأنشطة في دارفور، ينبغي للجنة أن تتخذ قرارا أساسيا متينا لعمل البعثة ويساهم في إحلال سلام دائم في المنطقة. ومضى قائلًا إن وفده سينظر في توصيات اللجنة الاستشارية، وأعرب عن أمله في أن تقدم الأمانة العامة تفسيرًا مفصلاً للتأثير المحتمل لإجراء تخفيضات في الميزانية.

٣٤ - ورغم أن التكلفة التقديرية للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين تجاوزت نسبة ٢٥ في المائة من إجمالي الميزانية المقترحة، فقد كان أداء الأمانة العامة ضعيفا في مجالات النشر والتوظيف بالقياس إلى المواعيد النهائية المحددة في القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) وشرط الحفاظ على الطابع الأفريقي للبعثة. وقال إن وفده يود أن يحصل من إدارة عمليات حفظ السلام على أحدث المعلومات بشأن الوضع الحالي. وأضاف أن التنسيق الضروري بين بعثة الأمم المتحدة في دارفور والعملية المختلطة يجب ألا يؤثر على قدرة أي من البعثتين على القيام بمسؤولياتهما بشكل فعال. وقال إن وفده يشعر بالقلق إزاء عدم استجابة الأمانة العامة لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٢٨٩/٦١ بشأن وضع ميزانية منقحة للبعثة تعكس الاحتياجات من الموارد لمجموعة

٣٠ - وبالإشارة إلى الرسالة المؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة (A/62/379) قال أن الوفود الثلاثة تؤيد تماما نشر العملية المختلطة في أسرع وقت ممكن وتفهم أن الالتزام بالمواعيد النهائية المحددة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) يعد بمثابة تحد، إلا أن محاولة التهرب من احترام السياسات والإجراءات الإدارية المعمول بها والتي تهدف إلى كفاءة وجود ضوابط ومساءلة سليمة، هو حل غير سليم. وأضاف أن هذه الوفود تحث الأمين العام على صون الشفافية والمساءلة والإنصاف في استخدام التدابير الاستثنائية المشار إليها آنفا، لا سيما في مجال المشتريات، حيث أنها تنطوي على إنفاق مبالغ مالية باهظة.

٣١ - وإذ أشار إلى ملاحظة اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام لجأ إلى تدابير استثنائية مماثلة في الماضي القريب، قال إن الوفود الثلاثة تتطلع لإجراء مناقشة مع الأمانة العامة بشأن أسباب اللجوء المتكرر إلى هذه الممارسة. ونظرا لأن حفظ السلام يتطلب نشرا سريعا في ظروف صعبة، ينبغي أن تكون المنظمة قادرة على تحقيق نتائج دون اللجوء بانتظام إلى استخدام تدابير استثنائية. وأضاف أن الوفود الثلاثة ستعمل مع دول أعضاء أخرى ومع الأمانة العامة لإيجاد حل طويل الأمد للطلبات الخاصة المتعلقة بعمليات السلام المعاصرة وتجنب الحلول المؤقتة المستخدمة في الظرف الحالي. كما ستشارك في الجهود المبذولة من أجل إجراء إصلاح هادف طال انتظاره لعمليات الشراء.

٣٢ - السيد تاوانا (جنوب أفريقيا): قال إن وفده يدعو إلى نشر قوة حفظ سلام رادعة لدعم اتفاق سلام دارفور. ونظرا لأن العملية المختلطة عهد إليها بمجموعة كبيرة من الأنشطة، ينبغي عدم القيام بأي محاولة لتغيير هيكلها المقترح أو مستويات الوظائف فيها أو مواردها، حيث أنها ملائمة، لكفالة التنسيق والتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

وتوصيات التي أعدتها اللجنة الاستشارية لتسهيل نظر اللجنة الخامسة في الأمر. وقال إنه في الوقت الذي تتزايد فيه بسرعة النفقات الناتجة عن الأنشطة المتعددة والمتنوعة للمنظمة، على الأمانة العامة أن تستخدم لأقصى درجة من الفعالية الموارد المتاحة، وذلك من خلال قيادة وإدارة قويتين وتنفيذ أكثر كفاءة للولايات وإحضاع الإجراءات المتخذة لدرجة أكبر من المساءلة. وأضاف أن وفده يأمل في أن تشرع اللجنة الخامسة بدون إبطاء في إكمال دراستها وإقرارها للميزانية المقترحة بما يكفل حصول العملية المختلطة على الأموال التي تحتاجها.

٣٥ - وأشار إلى أن العقد أحادي المصدر الذي يشكل ٢٥ في المائة من التكاليف التشغيلية للبعثة، فضلا عن ١٧ تدبيرا استثنائيا آخر وردت الإشارة إليها في رسالة الأمين العام الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة (A/62/379) تثير قلقا شديدا لدى وفده الذي يتطلع لمناقشة مبررات هذه التدابير على أن يوضع في الاعتبار المعدل الفعلي للنشر والوقت اللازم لطرح عرض تشييد وتدابير دعم. وأخيرا، يجب أن يكون هناك تنسيق وتعاون على نحو وثيق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة السودان لكفالة التوصل إلى حل دائم للوضع في دارفور، الأمر الذي يصب في مصلحة مصر والبلدان المجاورة للسودان جميعا.

٣٦ - السيد تريستان (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الوضع في السودان كان وسيظل في مقدمة أولويات بلده الذي يرحب بإنشاء قوة حفظ سلام كبيرة وراعية لحماية المدنيين والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية وكفالة السلم والأمن. وأضاف يقول إن جميع الأطراف يجب أن تتخذ كافة التدابير الممكنة لكفالة التشغيل الكامل للعملية المختلطة في أسرع وقت ممكن لكي تتمكن من القيام بولايتها البالغة الأهمية.

٣٧ - وقال إن وفده يشيد بالأمانة العامة لقيامها بإعداد الميزانية المقترحة للبعثة وللتدابير التي أُتخذت لكفالة نقل السلطة على نحو منظم وفي حينه من بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى العملية المختلطة، كما رحب الوفد بالتحليل

غير أن وفده يشاطر اللجنة الاستشارية قلقها لأن ميزانية العملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ لم تقدم بالشكل القائم على النتائج. ويتوقع وفده أن تقدم ميزانية الفترة التالية في شكل يمثل على نحو كامل لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٤٣ - السيد محمد (السودان): قال إنه يرحب بجهود المبعوثين الخاصين للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الرامية إلى إقناع الأطراف التي لم توقع اتفاق سلام دارفور بالانضمام إلى عملية السلام. وأعرب عن أمله في أن تتسم بالشفافية الأرقام والبيانات المتعلقة بالموارد التي تساهم بها الدول الأعضاء لأغراض توطيد السلام في السودان، وأكد التزام بلده التزاما تاما بالنهوض بواجباته تحقيقا لذلك، فضلا عن استعداده لتقديم كل المساعدة اللازمة. وقال إن تعاون بلده يتجلى في المنجزات التي حققت حتى الآن، وبخاصة فيما يتعلق بمراكز عمليات العملية المختلطة، والاحتياجات الإدارية والمتعلقة بالموظفين، واتفاق مركز القوات، وقيام حكومة بلده بتقديم قطعة الأرض ومختلف الخدمات اللوجستية والخدمات الأخرى التي تطلبها إقامة المعسكرات.

٤٤ - وقال إنه يقدر الجهود المبذولة للالتزام بولاية العملية المختلطة المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) الذي أكد من جديد الالتزام القوي بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية، وكذلك احترام هذا السيادة احترامًا تامًا. بيد أن من الأهمية بمكان منع تكوّن أي انطباع بالاستخفاف بعمل السلطات السودانية الوطنية والمحلية.

٤٥ - وقال إن حكومة بلده تتطلع إلى قنوات التعاون المتواصل مع الهياكل المقترحة للعملية المختلطة، وهي هياكل واسعة النطاق وشاملة لمجالات حيوية كالمشاريع السريعة الأثر، والصحة، والتعليم، وعملية الحوار والتشاور بين أهالي

خشيته من أن يؤدي أي تعديل يدخل عليها إلى التأثير سلبا في النتائج المرجوة.

٤٠ - وقالت إن وفدها أحاط علما بالمعلومات الواردة في الرسالة الموجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة (A/62/379)، وهو يؤيد مواصلة النشر السريع المتوخى في تقرير الأمين العام (A/62/380)، ولكنه يرى أن العمليات التي ينطوي عليها الأمر ينبغي تطبيعها بما يتفق مع إجراءات المنظمة وأنظمتها. ووصفت المشاركة الأفريقية في بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بأنها صحيحة وسليمة.

٤١ - وقالت إن وفدها يتطلع إلى إيجاد حلول مستدامة لمرحلة ما بعد انتهاء الصراع في السودان، ويحث على تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٣٠/٦١ بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع وتعزيز سلام دائم وتنمية مستدامة في أفريقيا.

٤٢ - السيد مهيث (بنغلاديش): قال إن وفده يعي تماما أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بعثة معقدة تنطوي على ولاية مشحونة بالتحديات في بيئة صعبة، وأنه نظرا لعامل الوقت، استحدث عدد من التدابير الاستثنائية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧). ففيما يتعلق بمنح عقد أحادي المصدر دون منافسة، إن وفده يتفق مع اللجنة الاستشارية في فيما يتعلق بضرورة اتخاذ خطوات لضمان وجود منافسة دولية على أساس جغرافي واسع النطاق، ويتطلع إلى أن يناقش بالتفصيل ترتيبات الشراء، وبخاصة في ضوء القاعدتين الماليتين ١٦-١٠٥ (أ) و'٧' و ١٦-١٠٥ (ب). وبسبب الظروف غير الاعتيادية، يؤيد وفده الميزانية التي قدمها الأمين العام ويرى، أنه، نظرا للتحديات المتوقعة وغير المتوقعة التي ستواجهه في المستقبل، ينبغي أن تتوفر للبعثة الموارد الكافية.

١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧، وهو موعد يسبق تاريخ صدور القرار بنحو أسبوعين. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر في وقت لاحق أن المفاوضات مع الشركة يعود تاريخها إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وتحديث عن مسألة التكاليف التشغيلية، فقال إنه يؤيد وجهة النظر المعرب عنها في الفقرة ٨١ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/62/540) ويؤيد التوصية الواردة في الفقرة ٨٢ منه.

٤٧ - ومضى يقول إن العقد الأحادي المصدر المشار إليه في الفقرة ٨١ أثار تساؤلات وتحفظات من جانب لجنة العقود في المقر، على نحو ما هو مدون في محضر اجتماعها المعقود في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، المتاح على شبكة الإنترنت. وإن هذا المحضر، الذي هو بالفعل وثيقة هامة، كان ينبغي تعميمه على جميع الدول الأعضاء بغية اطلاعها على التفاصيل المتعلقة بالعقد الممول من مساهماتها. وهناك من ضمن المسائل التي أثارها لجنة العقود في المقر تساؤل بشأن السبب الذي جعل إجراءات إبرام العقد تمضي قدما بالرغم من انعدام أي دليل لإثبات استيفاء الشروط التي وضعها المراقب المالي. ثانيا، هناك تساؤل بشأن سبب منح الشركة هذا المشروع والحال أنها لا تملك المعدات اللازمة. فاستنادا لأقوال إدارة الدعم الميداني، تستخدم الشركة معدات مملوكة لحكومة الولايات المتحدة، بما لا يمثل بالضرورة لمعايير الأمم المتحدة واحتياجاتها. ثالثا، زودت الشركة بمعلومات عن مجموعة تدابير الدعم القوي والحالة في دارفور في اجتماع عقد في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ مع إدارة الدعم الميداني وشعبة المشتريات. وهكذا، فقد تأخر الإعلان عن فتح باب تقديم العطاءات، بما فيه الكفاية قبل اعتماد قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧). رابعا، ثمة إفادة لجنة العطاءات المسجلة بأنه طلب منها الموافقة على العقد في وقت كانت فيه المفاوضات لا تزال جارية بشأن العقد، وهذا ما لا يتفق مع ما درجت عليه العادة.

دارفور. والواقع أن الحكومة تريد فعلا التعاون إلى أقصى حد ممكن. بما يخدم أهداف البعثة. وكان من المحبذ لو قام مثل هذا التعاون أثناء مرحلة التخطيط بغية تجنب المفارقات التي ظهرت. فالاقترح الداعي إلى إنشاء مكتب فرعي في زالنجي مثلا غير مناسب لأنه لا يراعي واقع انقسام دارفور إلى ثلاث ولايات. ثم إن زالنجي تقع في جنوب دارفور، وهي ليست أكثر هذه الولايات أمانا فحسب، بل وسيكون لها بالاشتراك مع ولايتي دارفور الأخرين مكتب إقليمي يكون مقره في عاصمتها الإدارية. ولذا، فإن وجود مكتب فرعي في زالنجي زائد عن الاحتياجات التي ستغطيها هذه المكاتب الإقليمية الثلاثة على النحو الكافي. وهناك مفارقة أخرى تتعلق بعدد الموظفين المقترح أن يكون ٤٥٥ موظفا دوليا و ٤ من متطوعي الأمم المتحدة المحليين. فبلد تعداد سكانه ٤٠ مليون نسمة يستطيع أن يقدم عددا أكبر من متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين، مما يدخر موارد العملية لاستخدامها لأغراض أخرى.

٤٦ - ومضى يقول إن وفده لا يزال يشعر بالانزعاج من الإجراءات الاستثنائية التي اتخذت لإنشاء العملية المختلطة وليس أقلها منح شركة Pacific Architect Engineers عقدا دون منافسة قيمته ٢٥٠ مليون دولار. ولذا، فهو يطلب موافاته بالردود الموعودة على أسئلته بشأن هذا الموضوع مشفوعة بشرح للظروف التي قادت إلى التصرف على هذا الوجه المخالف للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة وبتفاصيل العقد، بما في ذلك مدة صلاحيته واحتمالات تجديده. وطلب أيضا إيضاحا بشأن ورقة معلومات عممت في اجتماع غير رسمي للجنة ورد فيها أن الإجراء مدار البحث كان الوسيلة الوحيدة المتاحة لكفالة استيفاء الشروط التي ينص عليها قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، في حين أنه ورد فيها أيضا في مقطع لاحق أنه طلب من الشركة أن تقدم عطاءها في

وإعادة الإدماج والمشاريع السريعة الأثر لا تتناسب مع حجم العملية المختلطة وولايتها ومسؤولياتها. ولذا، فهو يأمل في أن يتم وضع خطط على أساس الخبرات الميدانية وتقديم مقترحات بشأن التمويل بغية تدارك هذه الحالة. وقال إنه يأمل كذلك في أن يلقي المجال الرئيسي المتمثل في التعمير والتنمية أقصى ما يستحقه من تركيز ويتم تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في السودان تحقيقاً لهذا الغرض، وذلك وفقاً للبيان المشترك الذي صدر في الخرطوم في أعقاب زيارة الأمين العام إلى السودان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وختم بالقول إنه يأمل في أن يتم الأخذ بمعايير المساءلة ومدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك في السودان على نحو صارم لتجنب تكرار السلوك المنافي للأخلاق الذي بدر في جوبا عن أفراد العملية المختلطة.

٥١ - السيد دافيدي (الفلبين): قال إن بلده، بوصفه بلداً يساهم بانتظام بأفراد عسكريين وأفراد شرطة في عدة بعثات للأمم المتحدة، يرى أن نجاح عمليات حفظ السلام مرهون بإسناد ولاية واضحة ورادعة وتوفير موارد كافية للوفاء بهذه الولاية. ويجب تزويد الأفراد في الميدان بجميع ما يحتاجون إليه من معارف وأدوات لانجاز مهمتهم. وأعلن عن انضمام وفده إلى الآخرين في تأييد الميزانية التي اقترحتها الأمين العام.

٥٢ - ومضى يقول إن العملية المشتركة تشكل تعبيراً ملموساً عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتجسد روح إعلان تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبرنامج الـ ١٠ سنوات لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. فالموافقة على مقترح الميزانية المقدم من الأمين العام لا تعني الاعتراف بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في دارفور فحسب، وإنما تعني أيضاً مواصلة تعزيز التعاون والشراكة في صنع السلام وحفظه وبناءه.

٤٨ - وقال إنه بالرغم من أحكام الفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦١، فقد تم تجاهل الطلب الصريح الموجه إلى الأمين لتقديم ميزانية منقحة للبعثة، ووجهت بدلاً من ذلك نداءات لتمويل مجموعة تدابير الدعم القوي بطرق غير الطرق المنصوص عليها في القرار. وطلب تفسيراً رسمياً لأسباب عدم الامتثال لهذا القرار بما أن الحاجة كانت تقتضي تجنب إيجاد أي سابقة تفتح الباب أمام التنفيذ الانتقائي لقرارات الجمعية العامة. وعلى النقيض من ذلك، بذلت اللجنة الاستشارية جهوداً محمودة لجمع ونقل المعلومات اللازمة لتمكين الدول الأعضاء من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن هذا الموضوع. أما فيما يتعلق بالفقرة ١٤ من القرار، فقد تم تجاهلها هي أيضاً برمتها وهو يرحب بأي إيضاحات لتفسير أسباب هذا التجاهل.

٤٩ - ومضى يقول إن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تتميز عن سواها من بعثات الأمم المتحدة، ولكن توزيع المناصب القيادية لا يراعي التكامل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ولذا، فهو يتطلع إلى تعميم قائمة على الدول الأعضاء تتضمن كامل تفاصيل توزيع تلك المناصب فيما بين كل من موظفي الأمم المتحدة وموظفي الاتحاد الأفريقي. ذلك أنه لا بد من أن يكون الطابع الأفريقي للبعثة بادياً للعيان في جميع المجالات الرئيسية، بما فيها مجال التوظيف.

٥٠ - ومضى يقول إن الأنشطة الإنسانية جزء من ولاية بعثات حفظ السلام، بما فيها العملية المختلطة، على النحو المسلم به في قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧). وفي حالة دارفور، ينبغي تجنب أي خلط بين الولايات، والعمل لهذا الغرض على ضمان وضع هذه الأنشطة تحت الإشراف المباشر للعملية المختلطة لا بعثة الأمم المتحدة في السودان التي لها أهدافها ومسؤولياتها المحددة. وثمة مسألة أخرى تتمثل في أن موارد الميزانية المقترحة لبرنامج نزع السلاح والتسريح

للأفرقة التشغيلية المتكاملة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٦١ ما زالت لم تستخدم بعد، ويجب تخصيص الوظائف الـ ٢٦ المعتمدة للأنشطة ذات الأولوية، مثل البعثة المختلطة.

٥٥ - وأعرب عن مشاطرة وفده للشواغل التي عبرت عنها اللجنة الاستشارية فيما يخص التعاون بين البعثة المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري. ويوجد ١١ ٠٠٠ من الأفراد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية في دارفور، وكذلك ما يربو على ١ ٢٠٠ فرد من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. ويجب الاستفادة إلى أقصى حد من هذه الموارد التي توفرها الأمم المتحدة في سياسة وظائف الاتصال والتنسيق للبعثة المختلطة.

٥٦ - ولا يتوجب أن يكون جميع الموظفين في الميدان منذ البدء؛ ولكن نشرهم ينبغي أن يتم على مراحل استنادا إلى تقييم واقعي لتطور الاحتياجات التشغيلية للبعثة. ويجب وضع الصيغة النهائية لهيكل البعثة وتوزيع الوظائف وتحديد مستويات الرتب بينما يجري نشر أفراد البعثة. ويجب أن يستند نشر الموظفين التدريجي إلى التقدم المحرز في عملية السلام والاحتياجات الميدانية في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وسيادة القانون والإدارة وحقوق الإنسان.

٥٧ - وقال إن وفده يتفق تماما مع توصية اللجنة الاستشارية بتخفيض قدره ١٥١ مليون دولار في ميزانية البعثة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ استنادا إلى المعلومات المستكملة عن نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. ويمكن بالمثل، أن تسفر التغييرات في نشر الأفراد المدنيين وفي التكاليف التشغيلية عن تخفيض النفقات. وأشار إلى أن تخفيضا بنسبة ٢٠ في المائة في الميزانية المقترحة سيكون واقعا في ضوء النشر التدريجي، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى

٥٣ - السيد موكاي (اليابان): قال إن البعثة المختلطة، بوصفها عملية مشتركة، ستحتاج إلى تنسيق وثيق بين المنظمة والاتحاد الأفريقي، وكذلك داخل المنظمة ذاتها. وعلى الإدارات المعنية بالأمم المتحدة، لا سيما إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية والفريق القطري، أن تعمل معا وأن تتعلم التكلم بصوت واحد. ونظرا إلى أنها عملية أضخم عملية إنسانية يجري القيام بها على الإطلاق، يجب أن تعزز عمل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية في الميدان. وطلب إلى الأمين العام أن يقدم معلومات عن الجهود التي يضطلع بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها من أجل تعزيز التعاون. فضلا عن ذلك، فإن التقدم البطيء في عملية السلام والمناخ السياسي غير المستقر يجعل اتباع نهج تدريجي للنشر أكثر الخيارات ملائمة من الناحية العملية.

٥٤ - ويجب أن تكون عمليات حفظ السلام فعالة ولكنها يجب أيضا أن تهدف إلى الالتزام بالانضباط من حيث الميزنة وبالمساءلة والشفافية. وأعرب عن موافقة وفده على كثير من الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/62/540). وفي حين أن وفده يدعم تعيين نائب ممثل خاص مشترك برتبة أمين عام مساعد ليرأس عنصر عملية السلام، فإن كثيرا من وظائف الشؤون السياسية ما زالت تحتاج إلى تبرير. ويتوقع أن تنسق إدارة الشؤون السياسية عملها مع فريق دعم الوساطة المشترك ولكن يجب حشد أكبر قدر ممكن من الدعم من داخل البعثة ومن إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الخدمات الميدانية وإدارة الشؤون السياسية. كما أن من الأمور الأساسية أن تتعاون البعثة المختلطة وبعثة الأمم المتحدة في السودان بصورة تامة، لا سيما في مجالات الاتصال وخدمات الدعم واللوجستيات. وأعرب عن القلق إذ أن الموارد المأذون بها

يجب أن تساهم الشركات والجهات الموردة من جميع الأقاليم، لا سيما البلدان النامية، بنشاط في عملية تقديم العروض. ومع أن ميزانية عمليات حفظ السلام قد ازدادت بصورة كبيرة في السنوات الماضية، فإن وفدها يدعم تماما الدور الحاسم الأهمية الذي اضطلعت به تلك العمليات في مساعدة البلدان على الخروج من النزاعات وتحقيق التنمية الاقتصادية والسلام المستدام. ويجب أن تعامل جميع البعثات على قدم المساواة وأن تتلقى الموارد اللازمة للاضطلاع بولاياتها.

٦١ - السيد أندانجي (كينيا): قال إن الإذن لقوة مختلطة مؤلفة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بمعالجة الوضع الأمني والإنساني في دارفور كانت خطوة مهمة من أجل إحلال السلام والاستقرار في السودان وكذلك في المنطقة، وعلى الدول الأعضاء أن تتصرف بسرعة لتقدم لتلك القوة الموارد الكافية. وقال إن الطبيعة المعقدة والمتعددة الأبعاد لتلك القوة تشكل تحديات لوجستية ومن حيث العمليات، وستحتاج إلى قيام تعاون غير مسبوق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وقال إن الغموض الذي يكتنف مسائل السلطة والقيادة والتحكم قد يفاقم تلك المصاعب، ولكن التغلب على تلك التحديات ليس مستحيلا.

٦٢ - ويجب القيام بكل ما هو ممكن لضمان النشر السريع بغرض حماية المدنيين والعمليات الإنسانية. وقال إنه لا يمكن تقديم المساعدة الإنسانية بدون حماية. ويجب توفير ما يكفي من الموارد لكفالة أمن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية والمدنيين والمنشآت، ويجب عدم السماح بتكرار أحداث مثل الهجوم الفتاك على جنود الاتحاد الأفريقي.

٦٣ - وامتدح الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية على المساهمة بقوات لحفظ السلام وحث البلدان

الجمعية العامة معلومات مستكملة عن حالة تكوين القوة والاستعدادات للنشر في إطار قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧).

٥٨ - وقال إنه نظرا للتكاليف التشغيلية الهائلة للعملية المختلطة، وهي حوالي بليون دولار، أو ٧٢ في المائة من ميزانيتها الإجمالية، من بينها ما يقارب ٧٣٠ مليون دولار للمرافق والبنية الأساسية، يجب أن تقوم الدول الأعضاء بدور الرقيب لضمان استخدام هذه الموارد بكفاءة، لا سيما فيما يخص المشتريات. ولذلك فقد طلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تحليلا وتبريرا أكثر تفصيلا للاحتياجات من الموارد والمعدات، ومن بينها أسعار الوحدات لكل من عناصر التكاليف التشغيلية وكذلك للعقد الكبير الأحادي المصدر. وقال إن وفده يرى أن الموارد المقترحة يجب تعديلها في ضوء أحدث جدول زمني للنشر. وحيث أن العمليات الجوية ستكون الوسيلة الرئيسية للنقل، فيجب تحقيق أقصى استخدام لموارد البعثة المختلطة وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، بإيطاليا، وحث الأمين العام على أن يواصل طلب الإسهام بطائرات مروحية عسكرية.

٥٩ - السيد تاريس دا فونتورا (البرازيل): شدد على أهمية توفير الموارد الكافية للبعثة المختلطة للتنفيذ الفعال لولايتها المعقدة والفريدة وأعربت عن دعمه للميزانية التي قدمها الأمين العام. إلا أن رغبة المجتمع الدولي في التعهد بالموارد للبعثة يجب أن يكون مصحوبا باستعداد من جانب أطراف النزاع لدعم النشر الكامل للبعثة وتعهدهما بتسوية سلمية للنزاع.

٦٠ - ويجب معالجة عملية المشتريات في عمليات حفظ السلام على نحو يتسم بالشفافية والتنافس، وبالالتزام تام بالنظام المالي والقواعد المالية والقرارات ذات الصلة. وبالمثل

في الخرطوم يجب أن تكونا بالرتبة مد-٢، حسب ما طلبه الأمين العام، لكي يكون الموظفان المعنيان قادرين على التعامل مع ممثلي جميع الجهات صاحبة المصلحة في العملية السياسية.

٦٧ - وقال إن وفده ملتزم بالبعثة المختلطة. ويجب توفير المزيد من الموارد للبعثة من أجل كفالة أمن المدنيين والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية والإشراف على تنفيذ اتفاق سلام في المستقبل. وعلى المجتمع الدولي أن يتعاون لضمان نشر أفراد حفظ السلام والقائمين بالدعم مزودين بكامل الموارد دون تأخير.

٦٨ - السيد ريدي (الهند): قال إن وفده يدعم نشر البعثة المختلطة مزودة بكامل الموارد. وأضاف إن نشر بعثة بهذا الحجم وهذه الدرجة من التعقيد بدون موارد كافية ستكون له نتائج عكسية وسيقدر لها الفشل. وقد وفرت الميزانية التي اقترحها الأمين العام للبعثة المختلطة الإطارين الصحيين للعملية من حيث الإدارة والميزنة. ورحب بالتعاون الوثيق بين المنظمة والاتحاد الأفريقي، الذي تحتاج إليه البعثة، ودعا إلى الإسراع في تعيين الموظفين المدنيين بحيث يجري نشرهم حسب مقتضى الحال مع مراعاة الوضع الأمني.

٦٩ - وأشار إلى الرسالة المؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة (A/62/379) وأعرب عن اتفاقه مع اللجنة الاستشارية في أن الأمانة العامة يجب أن تدرك ضرورة التخطيط المسبق بوقت كاف كي تنتفي الحاجة إلى اللجوء لتدابير استثنائية. وقال إن تكرر استخدام التدابير الاستثنائية يقوض الانضباط اللازم للحكومة القومية من حيث الميزنة والإدارة ويزيد من خطر تجاهل الضوابط الداخلية. وأعرب عن قلقه على وجه الخصوص بشأن منح عقد أحادي المصدر تبلغ قيمته ٢٥٠ مليون دولار بحجة أن اتخاذ إجراء عاجلا كان لازما.

التي لم تحدد بعد مساهمتها الفعلية على أن تفعل ذلك. وقال إن الاتحاد الأفريقي ليس مجهزا بعد للاضطلاع ببعثات لحفظ السلام ويحتاج إلى دعم لوجستي وتقني من بقية المجتمع الدولي.

٦٤ - وأعرب عن القلق إزاء توصية اللجنة الاستشارية بوجوب تخفيض ميزانية البعثة المختلطة بمقدار ٤٠٠ ١٤٣ ١٥١ دولار. وقال إن نجاح البعثة يعتمد على توفير الموارد الكافية، وإن تخفيض الميزانية سيقوض البعثة المختلطة حتى قبل أن تنشر. واقترح أن تعاد دراسة الأساس المنطقي لطلب الميزانية الأصلي، وأن تعرب الأمانة العامة عن آرائها بشأن الأثر المحتمل لتخفيض الميزانية على البعثة، لا سيما على هيكلها.

٦٥ - كما أعرب عن قلقه إزاء الغموض الذي يكتنف مسائل السلطة والقيادة والتحكم. وقال إنه يدرك أن المنظمة ستوفر هياكل الدعم والقيادة والتحكم ونظمها. ولكن نظرا إلى أنه من المفترض أن يهيمن على البعثة الطابع الأفريقي، تساءل عما إن كانت الوحدات التي تساهم بها بلدان غير أفريقية ستتبع قيادة الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي. وتساءل كيف ستطبق من الناحية العملية الترتيبات التي نص عليها قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) الذي منحت بمقتضاه سلطة القيادة والتحكم للأمم المتحدة، مع الافتراض بأن يتولى الاتحاد الأفريقي المسؤولية عن العمليات الروتينية. كما أن هناك أسئلة مهمة ما زالت مطروحة فيما يخص الدعم الذي ستوفره المنظمة. ويجب البث في تلك المسائل قبل النشر.

٦٦ - وأعرب عن اتفاقه مع اللجنة الاستشارية في أن مستوى رتب الوظائف يجب أن يكون مماثلا للمستوى المعتمد في البعثات الكبيرة الأخرى ولكنه أعرب عن اعتقاده بأن وظيفتي مستشار اقتصادي أقدم ورئيس مكتب الاتصال

أساس استثنائي، مما يخالف قواعد وأنظمة الشراء، وأنه يعتزم السعي للحصول على تفسير من الأمانة العامة خلال الاجتماعات غير الرسمية. وشدد على أنه حيث يتحول الاستثناء إلى قاعدة، أن تساءل الأمانة العامة عن أفعالها.

٧٤ - السيد يو (الموظف المسؤول، شعبة تمويل حفظ السلام)، مشيراً إلى ما طلبته اللجنة الاستشارية بشأن ضرورة تزويد الجمعية العامة بمعلومات مستكملة عن نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، قال إن المعلومات المستكملة المتعلقة بالميزانية المقترحة للبعثة المختلطة كانت متاحة في غرفة الاجتماع. وقال إنه هو وزملاؤه من الأمانة العامة يتطلعون إلى معالجة الشواغل التي أعرب عنها مختلف الوفود خلال المشاورات غير الرسمية.

٧٥ - وفيما يخص عدم تقديم الميزانية المنقحة للبعثة المختلطة التي تعكس الاحتياجات من الموارد المالية لمجموعة تدابير الدعم القوي لبعثة الاتحاد الأفريقي، قال أن المعلومات قد أُدرجت في الاحتياجات من الموارد للبعثة المختلطة ولكنها لم تحدد صراحة على ذلك النحو. وقد قدمت معلومات مستكملة تحدد تلك المبالغ إلى اللجنة الاستشارية وأدرجت في الوثائق المتاحة للجنة لأغراض الاجتماعات غير الرسمية المقبلة.

٧٦ - السيد ساها (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): اقترح فيما يخص تأخر إصدار الوثائق أن الأمانة العامة قد يمكنها أن تشير إلى متى أتيحت إلى اللجنة الاستشارية المعلومات، ومن بينها المعلومات المستكملة، إلى موعد إصدار الوثائق. وقال إن اللجنة الاستشارية أجرت استعراضها لتقرير الأمين العام على وجه السرعة وليست مسؤولة عن أية حالات تأخير.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥ مساءً.

وقال إن وفده يعارض بشدة هذه التجاوزات عن قواعد وأنظمة الشراء إلا في ظروف استثنائية، وهو أمر يبدو أن لا مبرر له في هذه الحالة. وأعرب عن اتفاقه مع اللجنة الاستشارية بضرورة وجود منافسة دولية فعالة تنسم بالشفافية وتقوم على القواعد من جانب جميع الموردين وتم على أساس جغرافي واسع لتوفير السلع والخدمات، ومن بينها ما يخص البعثة المختلطة.

٧٠ - كما أعرب عن اتفاقه كذلك مع اللجنة الاستشارية بأن من الواجب تعزيز إلى أقصى درجة علاقات التفاعل بين البعثة المختلطة وبعثة الأمم المتحدة في السودان ولكن بدون المساس بقدرة كل منهما على تأدية ولايتها. وقال إن التحديات الإدارية المتصلة بالبعثة المختلطة، والتي تنجم عن الظروف السائدة وارتفاع مستوى المشتريات وتطوير البنية الأساسية المطلوبة، قد حملت اللجنة الاستشارية على أن تنصح الأمين العام بأن يكفل إدارة حكيمة لهذه المخاطر. وعلى الدول الأعضاء أن ترصد البعثة عن كثب.

٧١ - ودعا المجتمع الدولي إلى أن يدعم نشر البعثة المختلطة بصورة كاملة وأن يساعد على تخفيف حدة الوضع الإنساني في دارفور، وحث أطراف الصراع على نبد العنف والمساهمة في محادثات السلام.

٧٢ - السيد روزاليس دياز (نيكاراغوا): أعرب عن أسفه إزاء تأخر إصدار تقرير اللجنة الاستشارية. كما أنه أعرب عن الأسف لأن الرسالة ذات الصلة الموجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة (A/62/379) لم تصبح متاحة حتى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٧٣ - وقال إن وفده يدعم الميزانية التي اقترحتها الأمين العام للبعثة المختلطة ولكنه يشعر بالقلق إزاء منح عقد أحادي المصدر بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار بدون عطاء علني، وعلى